نوت آخر ظهر اى آخر صلوة ظهر ادركت وقتها ولم اصلها بعد فان قلت
ما الفائدة فى قوله آخر ظهر الخ قلنا فائدته ان يقع ما يصلى بعد
صلوة الجمعة بحيث فرض الظهر تماما غير فوض الاداء او فوض القضاء
بعد ان وقع صلوة الجمعة غير فوض الوقت فما يصلى بعدها يكون
غير نافلة قبلها والا فمتى فوض الوقت مثلا اذا كثرت الفوائت
من الظهر تشكل تعيينها فى النية فليس طريقه الا بان ينوى اما باول
ظهر فات عنه او بآخر ظهر فات عنه فاذا قضى هذا الآخر فالظهر
الذى قبل هذا الآخر يقع آخر ظهر فات عنه ثم وهكذا الى ان يقضى الفوائت
واخيه ههنا التعبير بآخر الوقت ليشمل الاداء الذى لم يصله
بعد وقدر ركوع وقته فان قيل هذا الاسلوب ممكن فى نية
يوم الشك ايضا بان يقال آخر صوم وجب على ولم اصمه بعد
فلم يحملوا النية فيه كذلك قلنا لقوله عليه السلام لا صيام
لمن لم يبيت النية فيه كذلك ولم يرد مضمون هذا الكلام فيمن كان
بلوغه او اسلامه قريبا اما اذا بلغ او اسلم فى ذلك اليوم فالظاهر
ان النية فى حقه لا تكون كذلك قوله ولو نواه اى الاقتداء
قوله صح وقف الامام اى بدون شروعه فى الصلوة قوله
وينصرف فى صلوة الامام اى ينصرف الاقتداء بلا تعيين الظهر
وهو الطريقة الاولى واما الثانية فيحتمل ان لا يحتاج الى ذلك
لحصول التوقف والتعيين بالاضافة فى قوله فى صلوة الامام
ثم انه لا يخفى ما فى هذه الشرطية فان قوله الاصح انه جواب
لو وقوله وينصرف الى صلوة الامام داخل فى خبر جواب فيلزم
التقويم ولو نوى الشروع فى صلوة الامام ينصرف الى صلوة الامام
ولا يخفى ما فيه اتوكاكه قوله وسيأتى ان الافضل اى على قول
الامام

الامام واما على قولهما فالافضل ان يكبر القوم بعد تكبير الامام
بحيث يتصل همزة الله اكبر عن كلام الامام بمرأى اكبر من كلامه على ما
اشار اليه فى المنظومة فيحتمل ان يكون قول الزيلعى بناء على
قولهما باب صفة الصلوة قال فى الحدادى اللام
فى الصلوة للعهد اى الصلوة المفروضة لان القيام فى النافلة ليس
بفرض انتهى وحملها المصنف على الجنس وخص قوله فيما بعد ومنها
القيام بقوله فى الفروض وهو اصح لان فى العموم زيادة الافادة
قال الحدادى هذا مع قبيل اضافة الجزء الى الكل لان كل صفة من
هذه الصفات جزء الصلوة اذ هذه الاوصاف اوصاف ذاتية
لما لا تعنو تمام هذه الاوصاف تتم الصلوة ثم قال بعد اسطر
ومعنى صفة الصلوة ماهية الصلوة ولا يخفى ان قوله هذا
ينافى قوله السابق لانه على تقدير كون الصفة عبارة عن الماهية
لا يكون من قبيل اضافة الجزء الى الكل قوله لانه فعله اى
فى فعل رفع اليدين قوله والنفى مقدم اى فى كلمة التوحيد التى هى
اصل التكبير التنزيه قوله بل منشورة اى مبسوطة قوله لجواز
ان تدل اى التحريمة بما يدل على محض التعظيم فلا تقتضى الركن قوله
وحقيقة المشاركة فى المقارنة قال فى المصفى والمقارنة على قوله
كمقارنة حركة الخاتم والاصبع فان قيل كيف يكون هذا كحركة
الخاتم والاصبع ولابد من سماع المقتدى صوت الامام فى ابتداء
تلفظه حتى يقترن اداؤه فيلزم ان يكون ابتداء الامام قبل ابتداء
المقتدى قلنا يكفى مقدمة الاختتام والتشبيه للتقريب للتخفيف
قوله شرط عند قال الحدادى التحريمة شرط عندهما وفرض عند محمد
فيكون ههنا مخالفا لما فى الكتاب لا يقال يلزم من الفرضية الركنية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)